حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد يناير – مارس ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

العقوبات السياسية لوزراء المشرق الإسلامي في القرنين الرابع والخامس الهجريين

عفراء عازم عليان الشراري*

كلية الشريعة والقانون - قسم الدراسات - جامعة الجوف - السعودية
Dr_gamalshakra@yahoo.com

المستخلص

تهدف الدراسة إلى القاء الضوء على ما حل لبعض الوزراء من عقوبات تشمل المصادرات، والعزل والحبس، والجلد، وغيرها من أنواع التعسف والاضطهاد ومدى ما يعود على الحياة العامة من جراء تلك الإجراءات مع إظهار الدور الذي لعبه أشهر هؤلاء الوزراء في حياة الرعية وحياة الحكام في دولهم على حد السواء.

وسيتطرق البحث أيضاً إلى مدلول العقوبات السياسية وإلى أنواع العقوبات السياسية، وعقوبة تحديد الإقامة، وأيضاً ستتناول عقوبة العزل، عقوبة السجن، وسنرصد عقوبة سمل العينين، وعقوبة الشنق، والطعن بالخنجر.

وأخيراً نعرض في الخاتمة لأهم ما توصلنا إليه من نتائج.

الكلمات المفتاحية: المصادرات، العزل والحبس، التعسف والاضطهاد، مدلول العقوبات السياسية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على ما حل لبعض الوزراء من عقوبات تشمل: المصادرات، والعزل، والحبس، والجلد، وغيرها من أنواع التعسف والاضطهاد ومدى ما يعود على الحياة العامة من جراء تلك الإجراءات، مع إظهار الدور الذي لعبه أشهر هؤلاء الوزراء في حياة الرعية وحياة الحكام في دولهم على حد سواء.

تمهيد

من الثابت أن الوزارة من أهم النظم السياسية في الدولة الإسلامية، ويكاد يتفق المؤرخون على أن لفظ الوزارة مشتق من ثلاثة مصادر لغوية عربية: الأول من الوِزْر بكسر الواو وسكون الزاي، كقوله تعالى: **"وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ* الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ"**(١)، وهي بمعنى الثقل لأن الوزير يحمل عن الحاكم أثقاله(٢)، والثاني من الوَزَر "بفتح الواو والزاي، كقوله تعالى: **"كَلَّا لَا وَزَرَ* إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ"**(٣)، وهو بمعنى الملجأ لأن الحاكم يلجأ إلى وزيره ويستعين به، والثالث من الأزر، كقوله تعالى على لسان موسى -عليه السلام: **"وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي* هَارُونَ أَخِي *اشدد به أَزْرِي* وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي"**(٤).

وعلى ذلك، يمكن أن نقول إن الوزير هو المتحدث في أمر مملكته(٥)، وأول من تلقب بالوزارة في عصر الدولة العباسية(٦) (١٣٢-٦٥٦هـ/ ٧٥٠-١٢٥٨م): "أبو سلمة بن سليمان الخلال"(ت١٣٢هـ/٧٥٠م) وزير "أبو العباس السفاح" (١٣٢-١٣٦هـ/ ٧٥٠-٧٥٤م) الذي عرف بـ"وزير آل محمد"(٧).

على أن حرص الحاكم على اتخاذ الشكل المركزي في إدارة بلاده بات عاملًا رئيسًا لأن تأخذ الدولة سبيلها للارتقاء في وقت كان على رأس الدولة حكام أقوياء، على أنهم اتخذوا في المركزية المطلقة سبيلًا لتيسير شئون بلادهم، وذلك بسبب أن الضرورة ألجأتهم إلى اتخاذهم نهجًا يتسم بالقوة والعسف إعمالًا للتصفية وتثبيتًا لأهدافهم، ولم يكن هناك بد من أن يحكموا قبضتهم بالضرورة على الوزراء الذين صاروا أداة لتدبير شئون السياسة.

وباستقرار نظام الخلافة وتطور النظم الإدارية تطورت سلطة الوزير في تصريف شئون الحكم، ولم تكن صلاحيات من تولوا هذا المنصب محدودة، بل كانت تتوقف على مدى سلطة الحاكم أو الخليفة من قوة وضعف، فبعض الوزراء تمتع بصلاحيات ونفوذ إداري واسع(٨)، وبعضهم لم يعط إلا سلطات محدودة حتى صنفت الوزارة صنفين رئيسين، أولهما: وزارة التفويض التي يمارس فيها الوزير صلاحيات الخليفة كاملة في الإدارة فيما عدا ثلاثة أمور: هي حق تعيين ولي العهد، أو عزل الخليفة، أو عزل من عينه الخليفة؛ الصنف الثاني: وزارة التنفيذ(٩)، وتأتي في رتبة تالية لوزارة التفويض، وتقتصر فيها سلطات الوزير على تنفيذ أوامر الخليفة وقراراته(١٠)، مع ضرورة أن يتمسك الوزير بالدين والعدل في الحالتين(١١).

ونحن نميل إلى الرأي القائل أن معظم وزراء الدول المستقلة في المشرق الإسلامي كانوا أقرب إلى وزراء التنفيذ(١٢)، من وزراء التفويض على الرغم مما قدموه من الخبرة، والكفاءة، والمقدرة على إدارة شئون البلاد.

ومن ثم لم يكن هناك إحساس بالغرابة أو الدهشة إذا أقبلوا على قتل وزير، أو عزله، أو سجنه(١٣) لتقصير ما أو انحراف عن سياسة معينة(١٤)؛

ولنضرب مثلًا في ذلك بحكام الدول المستقلة في المشرق الإسلامي، حيث لم يتورع الأمير "نوح ابن نصر الساماني"[١٥] (٣٣١-٣٤٣هـ/ ٩٤٢-٩٥٤م) من تسليم وزيره إلى رؤساء الجيش وسائر الجنود، بعد تهديدهم له بتركه والانضمام إلى عمه "إبراهيم"، وذلك بسبب أن الوزير "أبو الفضل محمد بن أحمد بن الحاكم"-الذي تولى الوزارة عقب اعتلاء الأمير نوح العرش- كان قد عصا وأبدى حركات غير لائقة، حيث أخذ مبلغًا من رواتب الجند ورؤسائهم، وبذلك اضطر الأمير "نوح" لتسليمهم الوزير لقتله، في جمادى الأولى ٣٣٥هـ/ ديسمبر ٩٤٦م[١٦].

كذلك فإن الوزير "أبو علي بن محمد البلعمي"، والذي تقلد وزارة الدولة السامانية في سنة ٣٦٥هـ/ ٩٧٥م[١٧] في عهد الأمير "منصور بن نوح" (٣٥٠-٣٦٦هـ/ ٩٦١-٩٧٧م)–سادس أمراء آل سامان-[١٨] فإننا نجد أنه على الرغم مما تمتع به من الكفاءة، والمقدرة، والعلم، فهو مترجم كتاب "الطبري" "تاريخ الرسل والملوك"، إلا أن أمره آل إلى العزل من منصبه[١٩].

ولم يكن الأمر قاصرًا على وزراء الدولة "السامانية"، بل تعداه لوزراء الدولة "الغزنوية"(٣٥٢-٥٨٢هـ/ ٩٦٣-١١٨٦م) الذين تشددوا معهم وكانوا يوقعون بهم أشد العقوبات بمجرد الشك، أو الريبة، فقد زج السلطان "محمود بن سبكتكين الغزنوي"[٢٠](٣٨٨-٤٢١هـ/٩٩٨-١٠٣٠م) بوزيره "أبو العباس الفضل بن أحمد الإسفرائيني"، الذي اشتهر عنه الكفاءة والقدرة على قيادة الجيوش، إلا أننا نرى أن السلطان حبسه، وظل يعذبه كل يوم في آلة "الدهق"[٢١] حتى أسلم الروح، وذلك في سنة ٤٠٤هـ/ ١٠١٣م، وقد قيل إن ذلك بسبب تباطئه في سداد المبالغ المقدرة على وزرائه لخزانة الدولة[٢٢].

ومن الطبيعي أن يتعرض الوزير "أبا القاسم أحمد بن حسن الميمندي" للعزل، والسجن لما كان يستغل سلطاته في الحصول على الأموال[٢٣] ، وذلك عندما نمى إلى علم السلطان "محمود" أنه يسيء استغلال منصبه فأمر بعزله، وإيداعه إحدى قلاع الهند، وذلك في سنة ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م، ومن هنا نستخلص أن كفاءة "الميمندي" وخدماته الجليلة في الدولة لم تشفع له، وهو الذي لقب بـ"شمس الكفاءة"، ونظم الدواوين، وأدخل فيها اللغة العربية، وبذلك ظل في الحبس منفيًّا حتى عهد السلطان "مسعود بن محمود الغزنوي"(٤٢١-٤٣٢هـ/١٠٣٠-١٠٤١م)[٢٤].

العقوبات السياسية لوزراء المشرق الإسلامي في القرنين الرابع والخامس الهجريين

١- مدلول العقوبات السياسية:

شُرعت العقوبات في الإسلام كجزاء لمن يرتكب جرمًا، وردعًا لمن تسول له نفسه فعل الجريمة صيانة للنفس، والمال، وسائر الحقوق المتعارف عليها في المجتمع في إطار مصالحهم الدنيوية[٢٥].

أما العقوبات السياسية فهي العقوبات التي تفرض على رجال الدولة أنفسهم، وذلك بعد أن انفصلت الإجراءات عن القضاء الشرعي في عدد من الدول[٢٦]، والذي أخذ في التراجع شيئًا فشيئًا لمصلحة السلطة حتى انفصلت الشرطة عن القضاء، بغرض منح الحاكم صلاحيات أخرى تمثلت في سلطة القبض، أو إلصاق التهم بمن يشاء، ومن ثم إيداعهم السجون بغير أدلة، ودون العودة إلى القضاء، وهو ما أوجد نوعًا من التضارب توارت

خلفه العقوبات الاستثنائية، والحقوق الشرعية، والتي كان من أهم مظاهرها إلقاء القبض على الوزراء ولو بالشبهة دون الوضع في الاعتبار ما قدموه من خدمات للبلاد، أو للحاكم القائم على البلاد.

٢- أنواع العقوبات السياسية:

عقوبة تحديد الإقامة:

تعددت العقوبات السياسية التي مارسها حكام المشرق الإسلامي على وزرائهم، وتعددت أدواتها التي تنفذ بها، كان أهونها عقوبة تحديد الإقامة، وتعني أن يأمر الحاكم وزيره بأن يلزم داره، دون أدنى مشاركة في الحياة السياسية، أو العامة، وهو نوع من الحجر على حريته الشخصية دون أن يحيا بصورة طبيعية، فعندما توفي الأمير "نوح السامانى"، واعتلى العرش الأمير "أبو الحارث منصور الثاني بن نوح السامانى"(٣٨٧-٣٨٩هـ/ ٩٩٧-٩٩٩م) حددت إقامة الوزير "أبو المظفر محمد بن إبراهيم" في مدينة "جوزجاتان"، وأقام هناك فترة حتى نهاية حياته، وقضى بها ما يقرب من ثلاثين عامًا في القراءة، والاطلاع، وتأليف الرسائل[٢٧].

عقوبة العزل:

يعد العزل[٢٨] من ثاني العقوبات السياسية التي تعرض لها وزراء دول المشرق الإسلامي، ففي الدولة "السامانية" نجد مثالًا على الوزراء الذين طبقت عليهم عقوبة العزل الوزير "أبو الحسن المزني"، الذي منح مقاطعتي "بادغيس"، و"كينج رستاق" إلى كبير الحجاب "أبو العباس تاش"[٢٩]، ولكن بدون استئذان الأمير السامانى، الذي لم يعجبه هذا التصرف من جانب الوزير، لذا أمر بعزل "أبا الحسين المزني" من منصبه[٣٠].

وكثيرًا ما تعرض الوزراء إلى عقوبة العزل ثم التولية من جديد، ويظهر هذا بوضوح في وزارة الوزير "عبد الرحمن الفارس" الذي كان من رجال "أبا العباس تاش" وقد سعى له في الارتقاء للوزارة بعد عزل الوزير "المزني"، إلا أنه عزل بأمر من الأمير "نوح"، وقلد بدلًا منه الوزارة لـ"عبد الله عزيز" في سنة ٣٤٥هـ /٩٥٦م، الذي كان من مشاهير وزراء المشرق، فكان مرجعًا، وملاذًا لأصحاب السيوف، وتدخل بآرائه السديدة في تولية وعزل الأمراء الكبار في الدولة مثل عزل الأمير "حسام الدولة"، وتولية منصبه للأمير "أبي الحسن سيمجور"[٣١]، وبالرغم من هذه المكانة المتميزة والنفوذ الواسع فقد عزل الوزير "عبد الله عزيز" من منصبه، ففر هاربًا إلى "خُوَارزم"، ولكن الأمير "نوح" طلبه بعد فترة وجيزة وأعاده إلى الوزارة، إلا أنه غضب عليه من جديد؛ فسجنه، وقد ظل في الحبس هذه المرة حتى توفي[٣٢].

ومن الملاحظ تاريخيًّا أن من أهم أسباب تعرض بعض الوزراء في المشرق الإسلامي لهذه العقوبات إنما يرجع إلى الحقد من جانب بعض رجال الدولة، والدس عليهم، ويتضح ذلك مما آل إليه أمر الوزير "أبي الفضل محمد بن أحمد الحاكم" وزير الأمير "نوح ابن نصر السامانى"، الذي بذل جهدًا كبيرًا في جمع أموال الدولة، ولكنه كان يغلق أمام كبار الأمراء السامانيين، وسائر الجنود أسباب الخير، ويمنع عنهم المنفعة، لذا حقد عليه الأمراء. وكانت تصرفات هذا الوزير الخاطئة، وتقطيره عليهم في الموءن، والنفقات سببًا في ثورتهم عليه، وإصرارهم على تسليمه لهم مهددين الأمير السامانى بالانضمام إلى أعدائه في حالة رفضه طلبهم، وبذلك اضطر "نوح" إلى تسليمهم وزيره الذي ما لبث أن قتلوه، وذلك في جمادى الأولى ٣٣٥هـ/ نوفمبر٩٤٦م[٣٣].

ومن البديهي أن منصب الوزير يفرض عليه واجبات منها: أن يخصص جزءًا من أموال الديوان ليصرف منها على كبار الأمراء، وألا يسلك معهم سبيل العناد، والتقطير، والشح، حتى لا يفتح أمامهم أبواب المنافع، ويبذل ما في وسعه من أجل إرضائهم، ولا يعقد العصيان عليهم، ويبدي حركات غير لائقة، ويستولي على مبالغ من رواتبهم[٣٤].

وبذلك نرى أن عددًا من الوزراء تعرضوا للعقوبات السياسية بالعزل، والحبس، وإنهاء حياتهم بسبب تدخل بعض رجال الدولة ضدهم، أو تدبير الدسائس من جانب بعضهم ضد الوزراء؛ هذا هو حال الوزير "محمد بن عبد الله البلعمي" الذي كان وزيرًا للأمير "السعيد نصر بن أحمد الساماني"(٣٠١-٣٣١هـ/ ٩١٣-٩٤٣م)، الذي شارك معه في جميع حروبه، وقاد الجيوش بنفسه[٣٥]، واستمر في الوزارة فترة طويلة منذ عهد الأمير "إسماعيل"[٣٦] حتى فترة حكم الأمير "نوح"، إلا أن تآمر الأمير "خمارتكين" ضده، والدس عليه، أنهت حياة هذا الوزير[٣٧].

ويظهر هذا كذلك مع الوزير "أبو جعفر العتبي" وزير الأمير "عبد الملك بن نوح الساماني"(٣٤٣-٣٥٠هـ/ ٩٥٤-٩٦١م)، الذي كان كثير الفضل، والأدب، ويتصف بعلو الأصل، والنسب، كما كان يتميز بالخبرة في إدارة شئون البلاد، والوزارة، عارف بأسرار الدولة، فعمرت خزائن البلاد بحسن كفاءته، إلا أن بعض الأمراء وعلى رأسهم الأمير "مظفر ابن محتاج" تآمروا عليه، ودسوا عليه، ووشوا به[٣٨] عند الأمير الساماني، حتى أدى ذلك إلى قتله ولم تشفع خبرته، ولا مهارته في إدارة البلاد في إنقاذه من هذا المصير[٣٩].

وإذا انتقلنا إلى عصر الغزنويين فنجد من أشهر الوزراء الذين طبق عليهم عقوبة العزل من منصبه الوزير "أبو العباس فضل بن أحمد الإسفرائيني" الذي عوقب بالإضافة إلى تلك العقوبة بتحديد إقامته، وتعذيبه، وسجنه، وذلك في عهد السلطان "محمود الغزنوي"، وتختلف الروايات حول سبب إقامة هذه العقوبة على الوزير الغزنوي، فإحدى الروايات ترجع ذلك إلى ما قيل عن امتلاكه غلام حسن الصورة، طلبه السلطان منه، ولكنه رفض ذلك متعللًا بعدم وجود هذا الغلام في قصره، وعلى ذلك استصدر السلطان أوامره بتنفيذ العقوبة السابقة على وزيره، والاستيلاء على خزائنه، وودائعه، ثم أمر بإرسال الوزير إلى السجن[٤٠].

وإذا دققنا في هذه الحادثة نجد أن هناك مبالغة في غضب السلطان على وزيره "الإسفرائيني"، لما عرف عن "محمود" من حبه للعدل، وإيثاره للخير، ولكن الرواية الثانية تشير إلى أن أساس الغضب على الوزير راجع إلى قلة الأموال، وضياع أغلبها في الحروب، وبالتالي فقد طالب الوزير بتلك الأموال، مع تضييقه عليه بأن يدفع تلك الأموال من ماله الخاص، ولكنه أنكر ملكيته لتلك الأموال، مع علم السلطان أن له وديعة مخبأة عند أحد التجار في مدينة "بَلخ"[٤١]، ومن ثم استشاط محمود غضبًا، وسلم الوزير إلى وكلاء من أشد أعدائه لمحاسبته ، وعلى رأسهم "حاجب الحجاب" المسمى "علي قريب"[٤٢]، الذين كانوا يحنقون عليه، ويحسدونه[٤٣]، وبذلك ضيقوا عليه الخناق حتى اشتد عليه التعذيب، وقتل من أثره في سنة ٤٠٤هـ/ ١٠١٣م[٤٤]، ويرجع السبب وراء الكراهية الواضحة من "حاجب الحجاب" "على قريب" لهذا الوزير لصراعات قديمة بينهما، فقد قام "على قريب" بتحريض السلطان ضده، والوشاية به، والضغط عليه، وإظهاره بمظهر الخائن أمام "محمود الغزنوي"، وتشويه سمعته تحت زعم أنه يحتفظ بالأموال لنفسه، ويخفيها عن السلطان[٤٥].

هذا وهناك عدة روايات تشير إلى أن السبب الحقيقي وراء غضب السلطان على هذا الوزير، هو أن السلطان طلب قرضًا منه، لحاجته إلى الأموال لتجهيز الجيوش لغزو "الهنْد"، فلم يستجب بل أقسم بعدم قدرته على ذلك(٤٦).

وكل ما يهمنا من تلك الأسباب التي أدت إلى غضب "محمود" على وزيره أنه تعرض إلى العقوبات السياسية خاصة عقوبة العزل من منصبه وسجنه، هذا ونستنتج أن هناك سجونًا خصصت للشخصيات السياسية المغضوب عليها، التي كانت تطبق عليها عقوبات متمثلة في النفي خارج البلاد(٤٧)، تمركزت تلك السجون في "الهنْدوستان" بـ"الهنْد".

وفي سلطنة "فرخزاد بن مسعود"(٤٤٣-٤٥١هـ/ ١٠٥٢-١٠٥٩م)، قام بعض المغرضين بالوشاية ضد وزيره المسمى "حسن بن مهران"، فقُبض عليه، وسُجن حتى توفي في سجنه متأثرًا بآثار التعذيب(٤٨).

ولابد أن نشير هنا، إلى تعرض الوزير "أبو علي بن ماكولا" وزير السلطان "جلال الدولة البويهي"(٤١٦- ٤٣٥هـ/ ١٠٢٥- ١٠٤٣م)، إلى وشاية ودسائس الأتراك، في ٤١٩هـ/ ١٠٢٨م، عندما أهمل وصول مرتباتهم إليهم، ولذلك عمدوا إلى الفوضى، والتخريب، وأغاروا على منزله وخربوه، كما حبسوا بعض الأمراء في قصورهم، حتى يبيع الوزير ممتلكاته، وقد تكرر هذا العمل مرة أخرى مع الوزير نفسه "ابن ماكولا" في سنة ٤٢٢هـ/١٠٣٠م، وتمرد الأتراك وأغاروا على قصره، ونهبوا جميع ماله، ولم تهدأ الأمور إلا بوفاة الوزير ٤٢٥هـ/ ١٠٣٣م(٤٩).

وعلى ذلك فإن الدسائس والتآمر على الوزراء كانت سببًا جوهريًّا في القضاء على حياتهم، ولم تنفعهم مساهماتهم، ولا جهودهم البنائه في رفع شأن إدارة الوزارة، وشئونها، مما أدى إلى إنزال العقوبات بهم.

عقوبة السجن:

من أبرز العقوبات السياسية التي حلت بالوزراء عقوبة السجن، خاصة في القرنين الرابع والخامس الهجريين/ العاشر والحادي عشر الميلاديين، وواقع الأمر فإن ما أقبل عليه الحكام من عزل وسجن لوزرائهم قد قلل من فاعلية نجاحاتهم التي أحرزوها في تصريف شئون الإدارة، والنظم المالية، وقد أدى هذا إلى إحداث اضطرابات عنيفة في بعض الأحيان، وكثيرًا ما كان الحاكم يسرع بالعودة عن قرار سجن وزيره، إذا شعر بالعجز عن تدبير شئون البلاد، فيعاد الوزير مرة أخرى إلى منصبه، مثلما حدث عندما استولى "بغراخان"(٥٠)على بعض ممتلكات الدولة السامانية؛ فأمر الأمير "نوح" بعزل الوزير "أبا علي الدامغان"، وقام بتولية الوزارة لبضعة أيام فقط للوزير "أبي علي البلعمي"، ونظرًا لأن درجة الاختلال، والاضطراب في البلاد كانت قد وصلت إلى درجة لا يمكن مواجهتها، فقد استدعى الأمير الساماني وزيره المعزول مرة أخرى، وأعاده إلى منصب الوزارة من جديد(٥١).

وكان الأمير قد أمر بمصادرة أموال الوزير وممتلكاته ومحاسبته بكل الوسائل وبألوان التعذيب المختلفة حتى يستخرج ما لديه، ثم سُجن في قَلْعَة "كالنجر" في بلاد "الهنْد"(٥٢).

كما حدث للوزير "أبي القاسم أحمد بن الحسن الميمندي" وزير "محمود الغزنوي"(٥٣)، الذي وضع في الحبس، واستمر في محبسه حتى عهد السلطان "مسعود"(٥٤)، الذي أطلق سراحه، وأعاده إلى منصب الوزارة الغزنوية مرة أخرى(٥٥).

فقد اتهم الوزير "أحمد بن الميمندي" بإهدار الكثير من الأرواح بغير حق، لذا غضب عليه السلطان "محمود" وعزله وأودعه الحبس في إحدى قلاع "الهِنْد"، مع التشديد عليه في حبسه، وإصدار الأوامر لأحد خواص السلطان بتنفيذ حكم الإعدام على هذا الوزير قصاصًا لما قدمت يداه من سفك الدماء(٥٦).

وهناك رأي آخر في سبب السخط على هذا الوزير، وهو أن هذا الوزير كان يدبر شئون الدولة بأحسن كفاءة، فكانت ثقته زائدة، واعتماده على نفسه في تدبير كل أمورها خاصة بعد خروج السلطان "محمود" في إحدى غزواته في بلاد "الهِنْد"، لذا قام هذا الوزير برعاية مصالح الرعية، دون أن يأبى برضاء، أو سخط الأمراء الآخرين، ومن هنا ظهر العديد من الأعداء له، وعلى رأسهم الأمير "علي قريب" حاجب الحجاب، والأمير "التونتاش" حاكم "خُوَارزم"، بالإضافة إلى أخت السلطان نفسها وعدد من الندماء، والأمراء، لذا أخذ لسانهم يلهث بالصدق، والكذب عليه عند "محمود الغزنوي"، حتى غضب على وزيره(٥٧).

وفي واقع الأمر فإن عقوبة السجن التي وقعت على هذا الوزير كشفت عن المكائد، والوشايات، والدسائس التي حيكت من خلف ظهره، بالإضافة إلى تآمر رجال الدولة عليه، الذين لم يستطع الوزير استمالتهم، أو ضمهم إلى جانبه، بل يزيد نظام عقيلي(٥٨) على ذلك بأن السلطان كان يشعر بشيء من عدم التقدير والاحترام من ناحية هذا الوزير تجاهه، وذلك نتيجة لتربيتهما منذ الطفولة معًا، وبالتالي كان لا يوقر غلمان السلطان، وتمتد يده إلى أخذ الأموال التي قدرت بحوالي مائتي ألف دينار، فلما رغب السلطان في استخراج أموال الوزير، ومصادرة ممتلكاته عمل على أن يوكل هذا لأشخاص من ألد أعداء الوزير حتى يستخلصوا الأموال منه(٥٩).

وقد جرت العادة في داخل السجون أن تكتب قوائم بأسماء المسجونين، خاصة من المعتقلين سياسيًّا، في سجن قَلْعَة "غَزْنَة"(٦٠)، لكي تُعرض على السلطان ليبدي رأيه في كل شخص فيها، فربما سنحت الفرصة لإصدار العفو عن بعضهم، في الأعياد، والمناسبات السعيدة كتتويج سلطان وما شابهها(٦١)، مثلما حدث عند اعتلاء السلطان "مسعود الغزنوي" العرش فقد أمر باستعراض أسماء المساجين السياسيين ثم أطلق سراح بعضهم، حتى يبتهج الجميع بتوليه أمر السلطنة(٦٢).

كما تذكر لنا كتب التاريخ أن السلاطين في دول المشرق الإسلامي كانوا يقبلوا أحيانًا شفاعة المقربين إليهم في بعض الشخصيات السياسية كالوزراء، مثلما حدث مع الوزير "أحمد بن الميمندي" الذي نحن بصدد الحديث عنه، بل تجاوز الأمر قبول الشفاعة إلى حد صدور أمر من السلطان "مسعود" بإعادته إلى الوزارة، نتيجة لمهارته، وخبرته في شئون الوزارة، مع وضع السلطان بعض الشروط المسبقة عليه(٦٣).

وعلى ذلك فقد أعلى "مسعود" من مكانة وزير أبيه "أحمد بن الميمندي" حتى وفاته في سنة٤٢٤هـ /١٠٣٣م، وهو الذي قيل عنه أنه كان أخًا لـ"محمود الغزنوي" في الرضاعة(٦٤)، وذلك تقديرًا لمكانة الوزير العلمية، والثقافية، ولخدماته الجليلة للدولة، ولنظمه الدواوين، وإدخاله اللغة العربية في نظام المراسلات الديوانية(٦٥)، ومن ثم أنعم عليه بعدة ألقاب، ونعوت تشريفية(٦٦)، من أهمها لقب شمس الكفاءة(٦٧)؛ ومن الملاحظ أن السلطان "مسعود" عندما أعاد هذا الوزير لمنصب الوزارة خلع عليه خلعة سنية، وأضاف إليه تدبير أمر الجيوش الغزنوية، إلى جانب الوزارة(٦٨).

ومن الوزراء الذين تعرضوا لعقوبة السجن والعزل من منصبهم أيضًا الوزير "أحمد بن عبد الصمد" في سلطنة "مودود بن مسعود الغزنوي"(٤٣٢-٤٤١هـ/١٠٤١-١٠٤٩م) وذلك في سنة ٤٣٢هـ/١٠٤١م، ولكنه أساء إلى بعض رجال الدولة بالكلام

الجاف، فتآمروا عليه، وشوهوا صورته عند السلطان، بذكر هفواته، وذلاته الصادقة، والكاذبة، ومن ثم عزله السلطان، وسجنه، ولم يكتف أعداؤه بما وقع له من سجن، وعقوبة، فقاموا بدس السم له في طعامه بالسجن؛ فمات متأثرًا بهذا السم(٦٩).

ومن الصعب التأكد من الاعتبارات التي دفعت الحكام إلى الزج بوزرائهم في السجون، التي ضمت العديد من أصحاب الرأي، والكفاءة، وهي الأماكن الضيقة التي يضيع في داخلها الأشخاص، بسبب ممارسة التصفية الجسدية فيها، والتي ربما اتبع الحاكم طريقة معينة للانتهاء من مسجونيه بأن يأمر بقتلهم جميعًا إذا ما امتلئت السجون بأعدادهم الكبيرة(٧٠).

كما كان من المتبع إقامة الحراسة المشددة على هذه المعتقلات في جميع الأوقات، وخير دليل على ذلك ما تركه الشاعر "مسعود بن سعد بن سلمان" شاعر السلطان "إبراهيم الغزنوي"(٧١)(٤٥١-٤٨١هـ/ ١٠٥٩-١٠٨٨م) من أشعار يصف فيها نظام الحراسة في سجن قَلْعَة "ناي"(٧٢)، مبينًا أن الحراس يقفون على باب حجرته، وفوق أسطح السجن، وهم يتصايحون فيما بينهم في كل لحظة من لحظات اليوم(٧٣).

وإذا تتبعنا بعض وزراء الدولة البويهية من أمثال الوزير "أبي العباس الضبي" والوزير "أبي علي بن الحموي الأَصْفَهَاني"، اللذان توليا تباعًا الوزارة بعد وفاة "الصاحب بن عباد"، وبذلا(٧٤) الأموال لكي يصلا إلى ذلك المنصب، فقد دفعا ما قيمته عشرة آلاف دينار، ومن ثم صارا معًا وزيرين لـ"فخر الدولة البويهي"(٣٧٣-٣٨٧هـ/ ٩٨٣-٩٩٧م)، إلا أنهما عملا على استعادة هذا المبلغ من الرعية، ومن طالبي الحاجات، وقد أنزلا المظالم بالأبرياء طوال فترة وزارتهما، ومن ثم اكتشف أمرهما فكان مصيرهما المصادرة، والعزل، والحبس(٧٥).

عقوبة سمل العينين:

من العقوبات السياسية التي اتبعت على الوزراء في تلك الفترة سمل العينين، والتي ظهرت بصورة واضحة في عصر البويهيين والغزنويين، حيث قام "سلطان الدولة بن بهاء الدولة"(٤٠٣-٤١٢هـ/ ١٠١٢-١٠٢١م) وأخوه "مشرف الدولة"(٤١٢-٤١٦هـ/ ١٠٢١-١٠٢٥م). بمعاقبة الوزير "ابن سهلان"، الذي اتهم بأنه لم يترك صغيرة ولا كبيرة من فنون التزوير إلا واستعملها، بالقبض عليه وسمل عينيه(٧٦).

والشيء نفسه فعله السلطان "إبراهيم بن مسعود" عندما تغير على وزيره "أبو سهل الخجندي"، فقبض عليه وأمر بسمل عينيه(٧٧).

عقوبة الشنق :

ومن العقوبات التي وقعت على الوزراء عقوبة الشنق وقد ظهر ذلك واضحًا في تنفيذ حكم الإعدام على الوزير "حسنك ميكال" في عهد الدولة الغزنوية(٧٨)، حيث نفَّذ فيه الشنق، ويرجع السبب الأول فيها إلى غضب السلطان "مسعود" على وزير أبيه، وإلى الإساءة لشخصه في أثناء حياة "محمود"، وفي فترة وزارته لأخيه "محمد"، حيث كان "حسنك" يتفوه بالكلام ضده، ودائم الاستهانة بمقام "مسعود"(٧٩).

أما السبب الثاني في معاقبة الوزير فكان الاتهام الأكثر شيوعًا بوجه عام ألا وهو الاستيلاء على أموال، وممتلكات لنفسه بدون سند شرعي، وقد ظهرت النكاية بين أعداء "حسنك"، لدرجة التشفي فيه من عدوه اللدود الذي سبق وأن ذاق الذل والهوان على يديه،

وهو "أبو سهل الزوزني" الحاجب، فقد أوكل إلى رجاله بمصاحبته في تنقلاته من "نَيْسَابُور" إلى "هَرَاة"، حتى نزل إلى "غَزْنَة" مكبلًا بالأغلال(٨٠).

ثم عمد "الزوزني" على إثارة تهمة قديمة ضد الوزير "حسنك"، والتي سبق وأن اتهم بها "حسنك" من قِبَل الخليفة "القادر بالله العباسي"(٨١)(٣٨١-٤٢٢هـ/٩٩١-١٠٣١م)، ألا وهي تهمة أنه قرمطي أي يناصر ويشايع الخليفة "الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي"(٤١١-٤٢٧هـ/١٠٢١-١٠٣٦م)، لأنه قُبِل في أثناء عودته من تأدية فريضة الحج، المرور من الأراضي التابعة للفاطميين، كما تقبل خلعة الخليفة الفاطمي التي أهداها إليه.

ولم يشفع لـ"حسنك" أن السلطان "محمود" قد سبق وأن برأ ساحته من تلك التهمة، بعد أن أطلعه على الموقف الذي تعرض له من مضايقات البدو العربان في طريق الذهاب، والعودة للأماكن المقدسة، وبعد أن سلم لـ"محمود الغزنوي" الهدايا، والخلع التي منحت إليه، وقد أكد ابن الأثير(٨٢) أن "محمود" قدر موقف وزيره، وأشار إلى أنه لم يكن في موقف يستطيع معه رفض هدية الفاطميين وهو في أراضيهم، لذلك عندما أتاه رسول الخليفة "القادر بالله العباسي"، حاملًا رسالة باتهام "حسنك" بالقرمطة، رفض هذا الاتهام، وكاتبه برسالة فحواها أن "حسنك" ليس بقرمطي لأنه هو الذي رباه فلو كان قرمطيًّا فإنه هو قرمطي كذلك(٨٣).

ومع رغبة "مسعود" الأكيدة في معاقبة وزيره "حسنك" أشد أنواع العقاب على ما قاله في حقه، إلا أنه سعى -في الوقت ذاته- لعدم الظهور أمام رجال الدولة بمظهر المنتقم الناقم على وزيره(٨٤)، لذا أمر وزيره "أحمد بن حسن الميمندي" بعقد مجلس يحضره القضاة، والفقهاء، وبعض كبار الأمراء، وجيء بـ"حسنك" حتى يعترف بخطئه ومن ثم أجبر على التنازل عن كل أملاكه، وأمواله باسم السلطان، والشهادة على نفسه بأنه اقترف ذنبًا كبيرًا في حق السلطان(٨٥).

ومن الطبيعي أن تكتب وثائق تشير إلى ذلك، حيث دونت وثيقتين فيها جميع ممتلكات "حسنك" من ضياع، وأراضي، وغيرها باسم السلطان "مسعود"، وأقر "حسنك" من ناحيتين بأنه باعها طواعية، وعن طيب خاطر باسم "مسعود"، وشهد على ذلك جميع الحاضرون، ووقع عليها القضاء(٨٦).

وبذلك أصدرت الأوامر بتقييد "حسنك" بإحكام، ورجمه بالحجارة، ولكن قيل إن أحدًا من الحاضرين لم يتحرك، ويمسك حجرًا ليرجمه، فأوعزوا إلى جماعة من الأوباش بالمال لرجمه، ولكن القائم على حكم الإعدام شنقًا، نفذ الحكم سريعًا رحمة بـ"حسنك" وحبًّا له، وبقيت جثته معلقة فترة من الوقت على المشنقة(٨٧)، وقد أشار البيهقي(٨٨) إلى الغضب الذي اجتاح كبار موظفي الدولة في يوم شنق "حسنك" بقوله: (أن اليوم الذي صلبوا فيه حسنك لم يتناول أستاذي أبو نصر مشكاة -رئيس الديوان الرسائل والإنشاء– إفطاره، وبدت عليه علامات الحزن العميق، بصورة لم يره عليها من قبل، وأن الوزير أحمد بن حسن الميمندي لم يجلس في الديوان في هذا اليوم).

كذلك تعرض الوزير البويهي "نصر بن هارون النصراني" الذي استوزر في عهد الأمير "عضد الدولة"(٣٦٧-٣٧٢هـ/ ٩٧٧-٩٨٢م)، وبذل الجهد في رفع طائفة النصارى في البلاد، وعمر الكنائس، ومعابد الرهبان، ولكنه بعد وفاة "عضد الدولة"، وتولية ابنه "أبو الفوارس"(٣٧٢-٣٧٩هـ/ ٩٨٢-٩٨٩م) بدأ العداء يدب بينهما، ولا نبالغ إذا قلنا أن عداء الأمير البويهي امتد إلى كل ما يمت بصلة لهذا الوزير، لذا بادر إلى قتله، والتشهير بجثته(٨٩).

الطعن بالخنجر (عقوبة الرعية للراعي) :

وإذا كنا قد تحدثنا عن عدد من العقوبات التي كان يوقعها السلطان، أو الأمير بوزراءه إذا حل بهم غضبه نتيجة لأهواء شخصية، أو أخطاء تستحق العقاب، فإننا نجد أن الطبقة العادية، والمتدنية من الغلمان كانوا يلجأون إلى اغتيال الوزراء عندما يقع عليهم ظلمًا ما من الوزير ولا يجدوا من يأخذ حقهم، وكانت الوسيلة المثلى بالنسبة لهم هي الطعن بالخنجر مثلما حدث مع الوزير "أبي نصر بن أبي زيد الساماني"، والذي أسند إليه وزارة الأمير "نوح الساماني"، ولكنه تشدد في معاملة الغلمان الأتراك فلجأوا إلى اغتياله للتخلص منه عن طريق طعنه بالخنجر وهو في الطريق العام(٩٠).

وخلاصة القول فإن هذا استعراض لمعظم العقوبات السياسية التي اتبعت في المشرق الإسلامي في القرنين الرابع والخامس الهجريين/ العاشر والحادي عشر الميلاديين، والتي تعرض لها الوزراء، حاولنا رصدها دون الدخول في التفاصيل الحياة الدقيقة للوزراء، وتم الاكتفاء بتسليط الضوء على العقوبات، وتنفيذها.

خاتمة:

في ضوء ما قدمناه عن العقوبات السياسية التي حلت بالوزراء في تلك الحقبة التاريخية، والدور الذي لعبوه في حياة الحكام أنفسهم، وتأثر الرعية من جراء تلك العقوبات، فإننا لا نغفل عن الإشارة إلى أن بعض الوزراء كان لهم دور حيوي ليس في إدارة شؤون الدولة فحسب بل في توجيه الحاكم إلى الارتقاء بدولته، فالوزير "العتبي" رفع من معنويات محمود الغزنوي، والذي كان قبيحًا وكان يتألم من قبح شكله عندما ينظر إلى المرآة، إلا أن الوزير رفع من معنويات السلطان بقوله له: (لا يرى وجهك جميع الناس بل واحد من آلاف، ولكن سيرتك تكون شائعة بين الجميع، فتمسك بالسيرة الحميدة حتى تكون محبوبًا لدى الناس)(٩١)؛ وبذلك وجه الوزير سلطانه إلى سلك طريق الجهاد والعمل على إعلاء شأن دولته في المشرق الإسلامي.

أما عن تأثير العقوبات على الوزراء تجاه الرعية، والناس فقد كانت بمثابة العقاب لهم خاصة إذا كان الوزير محبوبًا في أفعاله، وأعماله، فعندما قام الغلمان الأتراك بالإغارة على قصر الوزير "أبي علي ماكولا" في عصر البويهيين تأثر الرعية لذلك، كذلك حدث الشيء نفسه عندما أغار الغلمان الأتراك على الوزير "أبي صالح" في العصر الغزنوي، والذي أدى هذا الهجوم إلى استشهاده تحت ضربات أسلحتهم، فإن الرعية تأثرت بذلك، خاصة أن هذا الوزير كان كثير عمل الخيرات للناس عامة(٩٢).

ومن شدة محبة الرعية للوزير "الصاحب بن عباد" وزير البويهيين فإنه عند وصول خبر وفاته تجمع الناس حول نعشه، وحملوه إلى المسجد للصلاة عليه، وكان يتقدم الأعيان ويقبلون الأرض أمام نعشه بسبب الهيبة، والجلال التي كان عليها، وعلق العامة تابوته في سقف منزل، ثم بعد فترة حملوه إلى "أصْفَهَان" حيث دفنوه، وذلك لشدة حبهم له، وتقديرهم لجهوده في الدولة، وللخدمات الجليلة التي قدمها، ولخدمته للعلم، والعلماء(٩٣).

الخاتمة

وخلاصة القول فإن حكام المشرق الإسلامي لم يتهاونوا مع وزرائهم، إذا ما استغلوا نفوذهم، أو بدر منهم ما يريب، خاصة عند الاستيلاء على الأموال، ومن ثم يصبح مصير الوزير المصادرة، والعزل، والسجن، والتعذيب، وغيرها من العقوبات، والتي لم تكن قاصرة عليه فقط، بل ربما تعدته إلى أولاده، وأهل بيته، وأصدقائه.

وقد جرت العادة في أغلب الحالات السابقة أن يتم التحقيق، والاستجواب للوزير المنكوب عن طريق ألد أعدائه وذلك لتضييق الخناق عليه، واستخراج أكبر قدر ممكن من أمواله، ومدخراته بشتى أنواع التعذيب، والتنكيل.

Abstract

Political sanctions for the ministers of the Islamic East
In the fourth and fifth centuries AH
By Afraa Azem Alyan Al Sharari

This study aims to shed light on the penalties that have befallen some ministers, including confiscations, isolation, imprisonment, flogging, and other types of abuse and persecution, and the extent of what is returned to public life as a result of these measures while showing the role that the most famous of these ministers played in the parish life and the life of rulers in their countries both.

The research will also address the meaning of political sanctions and the types of political sanctions, and the sanction for determining residency. It will also deal with the impeachment sanction, sanction of imprisonment, and we will monitor the sanction for an act of blinding, the sanction of hanging, and stabbing with the dagger.

Finally, in conclusion, we present the most important results we have reached.

Key words: confiscations, isolation and imprisonment, abuse and persecution, the significance of political sanctions.

الهوامش

١. سورة الشرح آية٢.
٢. الثعالبي: تحفة الوزراء، تحقيق حبيب علي الراوي وابتسام مرهون الصفار، دار الأفاق العربية سنة١٩٩٩م، ص٣٩.
٣. سورة القيامة آية١١.
٤. سورة طه الآيات ٢٩: ٣٢.
٥. القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تقديم فوزي محمد أمين، طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة، سنة ٢٠٠٥م، ج٥، ص٤٤٨.
٦. لقد اتخذ ملوك الفرس وزراء وأهل المشورة والتدبير في دولتهم، وقلما كان ملك من عظماء ملوكهم إلا وكان له ثلاثة وزراء وأكثر إلى سبعة وعشرة (الثعالبي: تحفة الوزراء، ص٤١).
٧. الوزير أبو سلمة بن سليمان الخلال: كان يسمى حفص عند بعض المؤرخين وسماه البعض الآخر جعفر، وعندما عين أبو مسلم المروزي بعض أمراء خُرَاسَان لإخضاع ممالك العِرَاق كتب رسالة إلى أبي سلمة لقبه فيها بوزير آل محمد، ولما تولى أبو العباس الخلافة ونظرًا لميل أبو سلمة الخلال إلى أولاد علي رضي الله عنه وبسبب بعض المعوقات عزم على قتله وأرسل أخاه أبا جعفر إلى أبي مسلم وأبلغه رغبة أبو العباس في قتل أبو سلمة فوافقه، فلما بلغ أبو جعفر الكُوْفة كان أبو سلمة قد مات ويقال أن السفاح كان قد قتله قبل وصول أبي جعفر (الصابي: الوزراء المعروف بتحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتاب العربي، سنة ١٩٥٨م، ص"ح"؛ خواندمير: دستور الوزراء، ترجمة من اللغة الفارسية حربي أمين سليمان، تقديم فؤاد عبد المعطي الصياد، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٠م، ص ١٥٤-١٥٥).
٨. الماوردي: قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق صلاح الدين بسيوني، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ص١٣.
٩. وزير التنفيذ هو الذي يكون وسيطًا بين الإمام والرعايا معتمدًا على رأي الإمام وتدبيره (الصابي: تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، ص"خ").
١٠. الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٢٥- ٣٣.
١١. الماوردي: قوانين الوزراء، ص٤١.

١٢. يتعين على وزير التنفيذ أن لا يغيب عن موضع الملك، لأنه يحتاج إلى مشورته ومراجعته في أكثر الأمور والحوادث، فلا يبعد عنه ليلًا ونهارًا (الثعالبي: تحفة الوزراء، ص٨٢).
١٣. السجن من يسجنه سجنًا أي حبسه من المجاز سجن الهم بسجنه إذا أضمر ولم يبثه قال ولا تسجنن الهم أن لسجنه غناء وحملة المهاري النواجيا (مرتضى الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، طبعة الكويت، سنة ١٩٦٥م، ج١، ص٨٠٦٢).
١٤. ابن خلدون: العبر وديوان المبتدإ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، طبعة بيروت، سنة١٩٧٩م، ج٣، ص١٧٦.
١٥. الأمير نوح بن نصر الساماني: هو الأمير الحميد نوح بن نصر بن أحمد الساماني، تولى خلفًا لوالده حكم في حدود الاثني عشر عاما وسبعة أشهر وستة أيام، توفى في١٩ربيع الأول ٣٤٣هـ/ ٢٣يوليو٩٥٤م (القزويني: تاريخ گزيده، ترجمة محمود محروس قشطة، رسالة ماجستير بكلية الآداب، جامعة عين شمس، سنة ١٩٦٨م، ص١٩).
١٦. ميرخواند: روضة الصفا في سيرة الأنبياء والملوك والخلفاء، ترجمة من الفارسية أحمد عبد القادر الشاذلي، راجعة السباعي محمد السباعي، الدار المصرية للكتاب، سنة ١٩٨٨م، ص٩٢.
١٧. نظام عقيلي: آثار الوزراء، بتصحيح مير جلال الدين حسيني أرموي محدث، تهران، سنة ١٣٣٧هـ.ش، ص١٤٧.
١٨. الأمير منصور بن عبد الملك بن نوح الساماني: تولى حاكما على خُرَاسَان وما وراء النَّهْر، مال ألبتكين إلى تولية الحكم لرجل كبير السن دون أن ينظر إلى منصور هذا، وبالتالي عمل على تعيين عمه المسمى إبراهيم، ولكن أمراء الدولة أجلسوا منصور على كرسي الحكم، فخاف ألبتكين على نفسه من منصور، وحاول أن يهاديه بالهدايا دون جدوى (ميرخواند: روضة الصفا، ص٩٥).
١٩. القزويني: تاريخ گزيده، ص٢١.
٢٠. محمود بن سبكتكين الغزنوي: من سلاطين الدولة الغزنوية، تولى بعد عزل أخيه إسماعيل، الذي أسند إليه أبوه سبكتكين الحكم ، وهو الذي تميز بالخبرة والكفاءة الإدارية لدرجة أن أباه جعله نائبًا عنه في حكم غَزْنَة، وقد لقب بلقب سيف الدولة (ابن الأثير: الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت- لبنان، سنة ١٩٨٢م، ج٩، ص١٣٠؛ جوزجاني: طبقات ناصري، به تصحيح ومقابلة وتحشيه وتعليق عبد الحي حبيبي قندهاي، كَابُل ١٣٤٣هـ.ش، جلد أول، ص٢٧٠؛
Bosworth: "The titulature of the early Ghaznavids Oriens" (Leiden, ١٩٦٢)، p.٢١٥, Nazim M: "The life and the time of soltan Mahmoud of Ghazn" eith of arc ward by the late sir Tomes Arnold, (Combridge, ١٩٣١), p.٣٠.
٢١. الدهق: الدهق شدة الضغط، والدهق أيضًا متابعة الشد، ودهق الماء وأدهقه أفرغه إفراغًا شديدًا (ابن منظور: لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر بيروت، ج١٠، ص١٠٦).
٢٢. العتبي: تاريخ اليميني، ج٢، بهامش كتاب ابن الأثير، طبعة بولاق، سنة ١٩٠٩م، ج١١، ص٦- ٧؛ نظام عقيلي: آثار الوزراء، ص١٥٠- ١٥٢؛ بارتولد: تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي، ترجمة من الروسية صلاح الدين عثمان هاشم، طبعة الكويت، سنة ١٩٨١م، ص٤٣٠.
٢٣. قابوس: قابوسنامه المعروف بكتاب النصيحة، ترجمة من الفارسية محمد صادق نشأت وأمين عبد المجيد بدوى، الطبعة الأولى، طبعة الأنجلو المصرية، سنة ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م، ص٥٧؛ براون: تاريخ الأدب في إيران من الفردوسي إلى السعدي، ترجمة من الإنجليزية إبراهيم أمين الشواربي، طبعة السعادة بمصر، سنة ١٩٥٤م، ص٢٧.
٢٤. خواندمير: حبيب السير في أخبار أفراد البشر، تهران، ١٣٣٣هـ. ش، جلد ٣، ص٢٧ ؛ عباس إقبال: تاريخ إيران بعد الإسلام من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية، ترجمة من الفارسية محمد علاء الدين منصور، راجعه السباعي محمد السباعي، دار الثقافة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ص١٨٦.
٢٥. قسم جمهور الفقهاء العقوبات إلى عدة أقسام منها: ١- الحدود وهي حد الزنا وحد السرقة وحد القذف، ٢- والقصاص: وهو المماثلة في العقوبة ، ٣- والتعازير: وهي عقوبات تقديرية لا حد فيها ولا كفارة (الماوردي: الأحكام السلطانية، ص٢٢١، ٢٣٩).
٢٦. انفصلت الشرطة في مصر عن القضاء في زمن الطولونيين (الكندي: ولاة مصر وقضائها، طبعة بيروت، سنة ١٩٨٧م، ص٣٦٢).

٢٧. خواندمير: دستور الوزراء، ص٢١٧؛ وفي حقيقة الأمر فإن هناك من يشير إلى أن هذا الوزير لم تحدد إقامته في تلك المدينة، إنما قدم هو بنفسه استقالته من منصبه وتوجه إلى نَيْسَابُور، حيث استقر إلى نهاية حياته، وقضى بها ما يقرب من ثلاثين عامًا في القراءة والاطلاع.
٢٨. عزله عن العمل أي نحاه عنه وعزله عن أمته، والمعزال الذي يعتزل بماشيته ويرعاها بمعزل عن الناس (الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمدعبد الغفور عطار، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، ج١، ص٤٦٨).
٢٩. لقب الأمير الساماني نوح كبير حجابه أبو العباس تاش بلقب حسام الدولة (فامبري أرمنيوس: تاريخ بُخَارَى منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر، ترجمة من اللغة التركية أحمد محمود الساداتي، راجعه يحيى الخشاب، مطابع شركة الإعلانات الشرقية بالقاهرة، ص١١٨؛
Frye R.N : "Bukhara the Medieval Achievement"،p.٤٠ (London, ١٩٦٥).
٣٠. خواندمير: دستور الوزراء ، ص٢١٦.
٣١. لقب الأمير نوح قائد جيشه أبو الحسن سيمجور بلقب عماد الدولة، وذلك في سنة ٣٨١هـ/٩٩١م (الثعالبي: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق مفيد محمد قميحه، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ج٤، ص١٠٩).
٣٢. خواندمير: دستور الوزراء، ص٢١٥- ٢١٦.
٣٣. خواندمير : دستور الوزراء ، ص٢١٣.
٣٤. ميرخواند: روضة الصفا، ص٩٢.
٣٥. ميراخواند: المصدر السابق، ص٨٨.
٣٦. الأمير إسماعيل الساماني تولى حكم بُخَارَى نائبًا عن أخيه الأمير نصر، ونصر هو أول من تولى حكم ما وراء النَّهْر من قبل الخليفة العباسي المعتمد على الله، وكانوا من قبل يتم تعينهم من قبل ولاة خُرَاسَان (Frye: Bukhara the Medieval Achievement, p.٣٨).
٣٧. خواندمير: دستور الوزراء، ص٢١٢.
٣٨. وشيء به أو وشايه أي نم عليه، أي سعى وواشي جمعه وشاه، والواشي النمام (ابن منظور: لسان العرب، ج١٥، ص٣٩٢).
٣٩. خواندمير: المصدر السابق، ص٢١٤.
٤٠. نظام عقيلي: آثار الوزراء، ص١٥٠- ١٥١.
٤١. بَلْخ: مدينة مشهورة بخُرَاسَان تحمل غلاتها إلى جهات كثيرة منها خُوَارزم (ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت- لبنان، ج١، ص٤٧٩).
٤٢. علي قريب: هو علي بن أيل أرسلان من الشخصيات المقربة من السلطان محمود، لذا لقبه بلقب علي خويشاوند أي قريب، لدرجة أنه في عدة مواضع كان السلطان يصرح بأن الملك لا يستقيم إلا بعلي قريب هذا، ولقد انتهت حياة علي قريب هذا بالحبس في عدة قلاع منها قلْعَة كوهشير ثم سجن قلْعَة كرك بهَرَاة ، كذلك سجن أخاه المسمى منكيتراك في قلْعَة غَزْنَة (البيهقي: تاريخ البيهقي، ترجمة من الفارسية يحيى الخشاب وصادق نشأت، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٥م، ص٥- ٦، ٩٦).
٤٣. الحسد معروف حسده يحسده وحسده إذا تمنى أن تتحول إليه نعمته وفضيلته أو يسلبهما، وحسده على الشيء وحسده إياه (ابن منظور: لسان العرب، ج٣، ص ١٤٣).
٤٤. العتبي: تاريخ اليميني، ج١، ص٧٧.
٤٥. نظام عقيلي: آثار الوزراء ، ص١٥٢؛ بارتولد: تركستان، ص٤٣٠.
٤٦. القزويني: تاريخ گزيده، ص٤٢؛ نظام عقيلي: المرجع السابق، ص١٥١.
٤٧. لم يكن النفي السياسي قاصرًا على مكان دون آخر، فقد اشتهر في مصر في عصر الولاة، فهناك أصدر والى مصر سليمان بن غالب من قبل الخليفة المأمور أوامره بنفي السري ابن الحكم، المعارض لسياسة الخليفة إلى منطقة صعيد مصر في أخميم، وذلك في سنة ٢٠١هـ/٨١٦م، وبقي في منفاه مكبلًا بالأغلال حتى عفا عنه المأمون (الكندي: ولاه مصر وقضائها، ص١٦٥- ١٦٦).
٤٨. نظام عقيلي: آثار الوزراء، ص١٩٤؛ كرماني: نسائم الأسحار من لطائف الأخبار در تاريخ وزراء، بتصحيح ومقدمة وتعليق مير جلال الدين حسيني أرموي، انتشارات دانشكاه، تهران، ص٤٥.
٤٩. خواندمير: دستور الوزراء، ص٢٢٤- ٢٢٥.
٥٠. بغراخان: أحد حكام الدولة الخانية، الذين قطنوا في بادئ أمرهم منطقة التركستان واعتنقوا الإسلام على المذهب السني، مذهب الدولة السامانية، ويعد بغراخان هارون هو أول من اعتنق الإسلام من

حكامهم، واتخذ من كاشغر عاصمة لملكه، ثم استولى الخانيون مع السلطان محمود الغزنوي على جميع بلدان الدولة السامانية، وقد استمرت دولة القراخانيون حتى سيطر عليها السلطان علاء الدين خُوَارزمشاه في سنة ٦٠٩هـ/١٢١٢م، وكان آخر حكامها هو عثمان خان (الكرديزي: زين الأخبار، ترجمة من الفارسية عفاف السيد زيدان، سنة ١٩٨٢م، ص٢٨٨؛ بارتولد: تركستان، ص٥٢٥؛ Howorth: "The Northern Frontages of China Afrasyab Turks"، Journal of the Royal Asiatic Society (London ١٨٩٨)، p.٤٦٧, ٥٠١).

٥١. خواندمير: دستور الوزراء، ص٢١٦- ٢١٧؛ Bosworth: The Ghaznavids their empire in Afghanistan and Eastern Iran P.P.٧٠,٧١.

٥٢. خليل الله خليلي: سلطنت غزنويان، كَابُل، ١٣٣٣هـ.ش، ص٢٨٦.

٥٣. الكرديزي: زين الأخبار، ص٣١٩؛ خواندمير: حبيب السير في أخبار البشر، ج٣، ص٢٦- ٢٧.

٥٤. السلطان مسعود هو الذي حكم خلفا لأبيه محمود الغزنوي عرش غَزْنَة، وكان يطلق عليه في أثناء إمارته لقب شهاب الدولة، وبعد توليه الحكم راسل الخليفة القادر بالله العباسي في منحه ألقابا أخري، فلقبه بناصر دين حافظ عماد الله، وظهير خليفة الله (نظام الدين أحمد بخش الهروي: طبقات أكبري، ترجمة من اللغة الفارسية أحمد عبد القادر الشاذلي باسم: المسلمون في الهِنْد من الفتح العربي حتى الاستعمار البريطاني، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٥م، ج١، ص٣٣).

٥٥. عباس إقبال: تاريخ إيران بعد الإسلام، ص١٨١.

٥٦. البيهقي: تاريخ البيهقي، ص٣٨٦.

٥٧. كرماني: نسائم الأسحار، ص٤٢؛ خواندمير: حبيب السير، ج٢، ص٣٨٧.

٥٨. آثار الوزراء، ص١٥٥.

٥٩. Bosworth C.E: The Ghaznavids their empire in Afghanistan and Eastern Iran (Edinburgh, ١٩٦٣)،p.p ٧٠-٧١.

٦٠. البيهقي: تاريخ البيهقي، ص٢٦٩.

٦١. النظامي العروضي السمرقندي: جهار مقاله، ترجمة عبد الوهاب عزام، ويحيى الخشاب، الطبعة الأولى، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، سنة ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م، ص١٢٤.

٦٢. البيهقي: تاريخ البيهقي، ص٣٨، ٢٩٠.

٦٣. قابوس: قابوسنامه، ص٥٦؛ خواندمير: حبيب السير، ج٣، ص٢٦- ٢٧.

٦٤. عباس إقبال: تاريخ إيران بعد الإسلام، ص١٨٦.

٦٥. نظام عقيلي: آثار الوزراء، ص١٥٣.

٦٦. Nazim: the Life and the time, P.١٣٨.

٦٧. العتبي: تاريخ اليميني، ص١٣٩؛ نظام الملك الطوسي: سياست نامه، ترجمة من الفارسية السيد محمد العزاوي، الناشر مطبعة الرائد العربي بالقاهرة، سنة ١٩٧٥م، هامش١ ص٧٩؛ النظامي العروضي السمرقندي: جهار مقاله، ص١٠٠؛ براون: تاريخ الأدب في إيران، ص١٢٠؛ بارتولد: تركستان من الفتح العربي، ص٤٣٥.

٦٨. الكرديزي: زين الأخبار، ص٣٢٠؛ نظام عقيلي: آثار الوزراء، ص١٥٣.

٦٩. كرماني: نسائم الأسحار، ص٤٥؛ Bosworth : the Ghaznavids. P.٧٢.

٧٠. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج٩، ص٥١٨.

٧١. السلطان إبراهيم الغزنوي: لقب بظهير الدولة، وقيل أبو المظفر إبراهيم، الذي حكم (٤٥١هـ- ٤٨١هـ/١٠٥٩- ١٠٨٨م)، وهناك نص أثري بتاريخ وفاته في غزنه نقش عليه لقب مالك الرقاب، كما لقب بمعين المساكن وظهير الدولة، وكان ملكًا ذا معدن عريق طويل العمر. وسعى في فترة حكمه إلى عمل الخير، وأنشأ المساجد والخانقاوات والأربطة (القزويني: تاريخ گزيده، ص٤٧؛ حسن الباشا: الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، الدار الفنية للنشر والتوزيع، سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص٣٣٠، ٤٤٦).

٧٢. النظامي العروضي السمرقندي: جهار مقاله، ص١٣٩.

٧٣. براون: تاريخ الأدب في إيران، ص٤٠٧- ٤٠٨؛ عباس إقبال: تاريخ إيران، ص٣٠٢؛ ولابد أن نشير هنا إلى أنه على الرغم من الحراسة المشددة والاستحكامات الكبيرة في بناء السجون والمعتقلات، إلا

أننا نسمع عن فرار بعض المساجين عن طريق نقب جدار السجون أو عن طريق الاختفاء في زي النساء (ابن الأثير: الكامل، ج٩، ص١٥٦).

٧٤. بذل الأموال: ما بذل الأموال فكان من الأمور المحظورة، لأنها رشوة محرمة يصير الباذل لها والقابل لها مجروحين، والراشي باذل الرشوة و المرتشي قابلها، والرايش هو الوسيط بينهما (الماوردي: الأحكام السلطانية، ص١٣١).

٧٥. خواندمير: دستور الوزراء، ص٢٢٣؛ لقد أشار ميرخواند إلى أن الوزير حمولي كان في سفارة سامانية عند محمود الغزنوي في بداية عهده بالحكم والسلطة، فلما أرسل إلى بُخَارَى سلمه الأمير السامانى الوزارة، فاغتر بهذا المنصب، وأهمل أمر السفارة التي كانت منوطه به، وعندما رأى محمود ضعف عقله، وفتور رأيه، وسوء تدبيره مع القوم، قرر المسير للاستيلاء على بُخَارَى (روضة الصفا، ص١١٠).

٧٦. خواندمير: دستور الوزراء، ص٢٢٤، ٢٣٣.

٧٧. كرماني: نسائم الأسحار، ص٤٦؛ نظام عقيلي: آثار الوزراء، ص١٩٥.

٧٨. البيهقي: تاريخ البيهقي، ص٢٨.

٧٩. خليل الله خليلي: سلطنت غزنويان، ص٢٩٤؛ سيد علي مؤيد ثابتي: تاريخ نيشابور، سلسلة انتشارات نجمين آثار ملى، ص١٤٠.

٨٠. البيهقي: تاريخ البيهقي، ص١٩١.

٨١. الخليفة القادر بالله العباسي: هو أبو العباس أحمد بن اسحق بن جعفر المقتدر، تولى الخلافة بعد خلع عضد الدولة للخليفة الطائع بالله في سنة ٣٨١هـ/٩٩١م، حيث ظلت الخلافة شاغرة مدة ثلاثة وعشرين يومًا، حتى أرسل في طلب القادر من قصر أمير اليمن (الكرديزي: زين الأخبار، ص١٤٣).

٨٢. الكامل في التاريخ، ج٩، ص٢١٠.

٨٣. البيهقي: تاريخ البيهقي، ص١٩٤؛ سيد علي مؤيد ثابتي: تاريخ نيشابور، ص١٣٩- ١٤٠.

٨٤. كرماني: نسائم الأسحار، ص٤٤؛ خليل الله خليلي: سلطنت غزنويان، ص٢٩٤.

٨٥. البيهقي: تاريخ البيهقي، ص١٩٥.

٨٦. البيهقي: المصدر السابق، ص١٩٧؛
Bosworth: The Ghaznavids their empire in Afghanistan and Eastern Iran.P.٧١.

٨٧. خليل الله خليلي: سلطنت غزنويان، ص٢٩٦.

٨٨. تاريخ البيهقي، ص١٩٩، ٢٠١.

٨٩. خواندمير: دستور الوزراء، ص٢٢١.

٩٠. خواندمير: المصدر السابق، ص٢١٧.

٩١. القزويني: تاريخ گزيده، ص٣٣- ٣٤.

٩٢. خواندمير: دستور الوزراء، ص ٢٢٤- ٢٢٥، ٢٤١.

٩٣. خواندمير: المصدر السابق، ص٢٢٢.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر العربية:

١- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد أبو الكرم محمد(ت٦٣٠هـ/١٢٣٢م):
"الكامل في التاريخ"، ١٢ جزءًا، طبعة دار صادر، بيروت، سنة ١٩٨٢م، ج٩.

٢- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت٤٢٩هـ/١٠٣٧م):
"تحفة الوزراء"، تحقيق حبيب الراوي وابتسام مرهون الصفار، دار الآفاق العربية، سنة١٩٩٩م.

٣- ـــــ: "يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر"، شرح وتحقيق مفيد محمد قميحه، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج٤.

٤- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي المغربي (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م):
" العبر وديوان المبتدإ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، طبعة بيروت، سنة١٩٧٩م، ج٣.

٥- الصابي، أبو الحسن الهلال بن المحسن الصابي (ت٤٤٨هـ/١٠٥٦م):
"تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء"، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، طبعة دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٩٥٨م.

٦- العتبى، أبو نصر محمد بن عبد الجبار (ت٤٢٨هـ/١٠٣٦م):

"تاريخ اليميني"، بهامش كتاب ابن الأثير "الكامل في التاريخ" ، ج١١، ج١٢، طبعة بولاق، سنة ١٩٠٩م، ج٢.
٧- القلقشندي، أبو العباس أحمد (ت٨٢١هـ/١٤١٨م):
"صبح الأعشى في صناعة الإنشا"، تقديم فوزي محمد أمين، طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة سنة ٢٠٠٥م، ج٤، ج٥.
٨- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف (ت٣٥٠هـ/٩٦١م):
"ولاة مصر وقضائها"، طبعة بيروت، سنة ١٩٨٧م، ج١.
٩- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت٤٥٠هـ/١٠٥٨):
"الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
١٠- "قوانين الوزارة وسياسة الملك"، تحقيق ودراسة صلاح الدين بسيوني رسلان، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.
١١- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(٦٣٠هـ/١٢٣٢م):
"لسان العرب"، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت- لبنان، د.ت، ج٣، ١٠، ١٥.
١٢- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م):
"معجم البلدان"، خمس أجزاء، طبعة دار صادر، بيروت- لبنان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ج١.

ثانيًا: المصادر والمراجع الفارسية:

١٣- البيهقي، أبو الفضل محمد بن حسين(ت٤٧٠هـ/١٠٧٧م):
"تاريخ البيهقي"، ترجمة من الفارسية يحيى الخشاب، وصادق نشأت، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م.
١٤- الجوزجاني: أبو عمرو منهاج الدين عثمان بن سراج الدين (ت٦٩٨هـ/١٢٩٩م):
"طبقات ناصري"، به تصحيح ومقابله وتحشيه وتعليق عبد الحي حبيبي قندهاي، كَابُل، ١٣٤٣هـ.ش، جلد أول.
١٥- خواندمير، غياث الدين بن همام الدين(ت٩٤٢هـ/١٥٣٥م):
"حبيب السير في أخبار أفراد البشر"، تهران، ١٣٣٣هـ.ش، جلد٣.
١٦- ـــ:"دستور الوزراء"، ترجمة من اللغة الفارسية حربي أمين سليمان، تقديم فؤاد عبد المعطي الصياد، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٠م.
١٧- قابوس، عنصر المعالي كيكاوس بن اسكندر(ت٤٦٢هـ/١٠٦٩م): "قابوسنامه المعروف بكتاب النصيحة"، ترجمة من اللغة الفارسية محمد صادق نشأت وأمين عبد المجيد بدوي، الطبعة الأولى، طبعة الأنجلو المصرية، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.
١٨- القزويني، حمد الله أبو بكر أحمد بن نصر مستوفي(ت٧٥٠هـ/١٣٤٩):
"تاريخ گزيده"- المعروف بالتاريخ المختار، ترجمة من اللغة الفارسية محمود محروس قشطة، ضمن رسالة ماجستير كلية الآداب- جامعة عين شمس، ١٩٦٨م.
١٩- الكرديزي، أبوسعيد عبد الحي بن الضحاك(ت٤٤٢هـ/١٠٥٠م):
"زين الأخبار"، ترجمته من اللغة الفارسية عفاف السيد زيدان، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٢٠- ميرخواند، محمد بن خاوند شاه(ت٩٠٣هـ/١٤٩٧م):
"روضة الصفا في سيرة الأنبياء والملوك والخلفاء"-تاريخ الدولة الطاهرية والصفارية والسامانية وآل بويه والإسماعيلية والملاحدة، ترجمة من اللغة الفارسية أحمد عبد القادر الشاذلي، راجعه السباعي محمد السباعي، الطبعة الأولى، طبعة الدار المصرية للكتاب، سنة ١٩٨٨م.
٢١- نظام عقيلي، سيف الدين حاجي(ت في القرن ٩هـ/ ١٥م):
"آثار الوزراء"، بتصحيح وتعليق مير جلال الدين حسيني، تهران، ١٣٣٧هـ. ش.
٢٢- نظام الملك الطوسي، أبو علي الحسن بن علي بن إسحق(ت ٤٨٥هـ/١٠٩٢م):
"سياست نامه"، ترجمة من الفارسية السيد محمد العزاوي، مطبعة الرائد العربي، القاهرة، سنة ١٩٧٥م.
٢٣- النظامي العروضي السمرقندي، أحمد بن عز (ت٦١٠هـ/١٢١٣م):

"جهار مقاله"، وعليه خلاصة حواشي العلامة محمد بن عبد الوهاب القزويني، ترجمة من اللغة الفارسية إلى اللغة الإنجليزية إدوارد براون، ونقله إلى اللغة العربية عبد الوهاب عزام ويحيى الخشاب، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.

ثالثًا: المراجع العربية:

٢٤- الجوهري: "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، ج١.

٢٥- حسن الباشا: "الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار"، الدار الفنية للنشر والتوزيع، سنة١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٢٦- مرتضي الزبيدي: "تاج العروس من جواهر القاموس"، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، طبعة الكويت، سنة ١٩٦٥م، ج١.

رابعًا: المراجع الفارسية:

٢٧- خليل الله خليلي: سلطنت غزنويان، كابُل، ١٣٣٣هـ.ش.

٢٨- سيد علي مؤيدي ثابتي: "تاريخ نيشابور"، سلسلة انتشارات نجمين آثار ملى.

٢٩- عباس إقبال: تاريخ إيران بعد الإسلام من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية، ترجمة من اللغة الفارسية محمد علاء الدين منصور، راجعه السباعي محمد السباعي، دار الثقافة والنشر والتوزيع بالقاهرة.

٣٠- منشي كرماني: "نسائم الأسحار في لطائف الأخبار در تاريخ وزراء"، بتصحيح ومقدمة مير جلال الدين حسين جانجاه دانشكاه انتشارات دانشكاه تهران.

٣١- نظام الدين أحمد بخش الهروي: "طبقات أكبري"، ترجمة من اللغة الفارسية أحمد عبد القادر الشاذلي باسم "المسلمون في الهند من الفتح العربي حتى الاستعمار البريطاني"، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٥م، ج١.

خامسًا: المراجع المعربة:

٣٢- بارتولد فاسيلي فلاديمير وفتش: "تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي"، ترجمه من اللغة الروسية صلاح الدين عثمان هاشم، طبعة الكويت، ١٩٨١م.

٣٣- براون إدوارد: "تاريخ الأدب في إيران من الفردوسي إلى السعدي"، ترجمه من اللغة الإنجليزية د.إبراهيم أمين الشواربي، طبعة السعادة، مصر، ١٩٥٤م.

٣٤- فامبري، أرمنيوس: "تاريخ بُخَارَى منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر"، ترجمه من اللغة التركية أحمد محمود الساداتي، راجعه يحيى الخشاب، مطابع شركة الإعلانات الشرقية بالقاهرة.

رابعًا: المراجع الأجنبية غير المترجمة:

٣٥- Bosworth C.E: "The Ghaznavids their empire in Afghanistan and Eastern Iran", (Edinburgh, ١٩٦٣).

٣٦- ------: "The titulature of the early Ghaznavids Oriens", (Leiden, ١٩٦٢).

٣٧- Frye: Bukhara the medieval achievement, (London, ١٩٦٥).

٣٨- Howorth: the Northern frontagers of china, journal of the royal asialic society, (London, ١٩٨٩).

٣٩- Nazim M: the life and the time of sultan Mahmud of ghazn of arcward by the late sir, thomas Arnold, (Cambridge, ١٩٣١).